الحماية القانونية للأسرة

Legal protection of the Family

نجاة طهراوي

Nadjet TAHRAOUI

دكتوراه: قانون الأسرة، جامعة جيلالي بونعامه خميس مليانة

Doctorate Family Law, Djilali BOUNNAMA University, Khamis Melina

Email : nadjettahraoui9@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/03/29

تاريخ القبول: 2024/03/17

تاريخ إرسال المقال: 2024/01/24

الملخص:

يعد عقد الزواج من أخطر العقود لما يميزه من خصوصية العلاقات داخل الأسرة الواحدة بالإضافة إلى الآثار الهامة ذات الصلة بوجود أولاد، ونظراً لذلك فقد أولى قانون الأسرة الجزائري اهتماماً بالغاً بالأحكام القانونية لعقد الزواج وحافظ على المراكز القانونية لطرفي العلاقة، كما أولى المصلحة الفضلى للأبناء حتى يكفل لهم الحماية الكافية وذلك من خلال تجريم السلوكات المنافية لهذه الحماية وتقريرها في شكل جرائم ضمنها في قانون العقوبات.

وهو ما يدعمه التطور التشريعي الحاصل مؤخراً في مجال حماية الزوجة والأبناء على الصعيد المعنوي قبل

اللفظي والجسدي.

كلمات مفتاحية:

أسرة، حماية، قانون العقوبات، جرائم الأسرة.

Summary:

Marriage contract is one of the most dangerous contracts because of its specificity of intra-family relationships in addition to Important implications related to the existence of children, as the Algerian Family law had been introduced A keen interest in the legal provisions of the marriage contract and the preservation of the legal positions of the parties to the relationship, as well as Children's first best interest To ensure that they are adequately protected by criminalizing anti-protective behaviour, and its report in the form of offences within the Penal Code. This is supported by the recent legislative development in the field of wife and children's protection morally before verbal and physical.

Keywords:*Family, Protection, Penal Code, Family Offences.*

مقدمة

حرصت التشريعات الوضعية عموما والمشرع الجزائري على وجه الخصوص على إرساء قواعد ونصوص لتقرير الحماية اللازمة للأسرة من الأفعال والسلوكات التي تهدد استقرارها ووحدها، وفي مقدمتها الدستور الذي أقر في المادة 72 منه : "تخظى الأسرة بحماية الدولة والمجتمع"، في إشارة منه إلى جعل الأسرة الهدف من وضع مختلف التشريعات الوطنية سواء في جانبها المدني وفي مقدمتها قانون الأسرة الجزائري والذي تضمن كيفية تنظيم العلاقات بين أفراد الأسرة وما ينجم عنها من التزامات عائلية سواء أثناء قيام الرابطة الزوجية أو حتى بعد انحلال عقد الزواج، وأما جنائيا، فقد أقر المشرع الجزائري الحماية الجنائية للأسرة، وجرم كل سلوك من شأنه زعزعة الاستقرار في الأسرة أو تهديد حقوق أفرادها من خلال قانون العقوبات الجزائري.

ونحاول من خلال دراستنا تسليط الضوء على أهم مظاهر حماية الأسرة في القوانين الجزائرية ومدى كفايتها وفعاليتها في الحفاظ على وحدة الأسرة واستقرارها من خلال محاولة الإجابة على الإشكال القانوني: ما مدى اعتبار الحماية القانونية للأسرة والمقررة في نصوص القوانين الجزائرية ناجعة وكفيلة بالحفاظ على تماسك الأسرة وحمايتها من التفكك؟

المبحث الأول: الحماية القانونية للأسرة المقررة في قانون الأسرة

حرص المشرع الجزائري على تنظيم العلاقات بين الأفراد الذين تجمعهم صلة الزوجية والقرابة وذلك من خلال تنظيم قانون خاص للأسرة يحتوي نصوصا تهدف إلى تماسك الأسرة وحمايتها، سواء أثناء قيام الرابطة الزوجية أو حتى بعد انتهائها، خصوصا في حال وجود أولاد يحتاجون الرعاية الخاصة والحماية التي تكفل لهم التنشئة السليمة وسط بيئة يغلب عليها التوازن النفسي والأسري حتى وإن انحل عقد الزواج. وهو ما سيتم دراسته تبعا:

المطلب الأول: الحماية القانونية للأسرة أثناء قيام الرابطة الزوجية

تضمن قانون الأسرة الجزائري رقم 11/84 المؤرخ في 9 يونيو 1984 المعدل والمتمم بالأمر 02/05 المؤرخ في : 27 فبراير 2005 عدة نصوص قانونية تكفل الحماية اللازمة للحفاظ على وحدة الأسرة وتماسكها، وضمانات مهمة لحفظ حقوق أفراد الأسرة سواء بالنسبة للزوجين أو الأولاد في حال وجودهم، وسنرجع على بعض النصوص القانونية في هذا المجال، مع بعض الملاحظات المتعلقة بمدى كفاية هذه النصوص في توفير الحماية اللازمة للحفاظ على وحدة الرابطة الأسرية.

الفرع الأول: حماية رضا المرأة في مختلف صور عقد الزواج

بالرجوع إلى المادة 7 مكرر والمضافة بموجب الأمر 02/05، والتي تتضمن وجوب تقديم وثيقة طبية من طرف طالبي الزواج وتثبت خلوهما من أي مرض أو أي عامل قد يشكل خطرا يتعارض مع الأهداف التي وجدت لتحقيقها رابطة الزوجية، خصوصا إذا تعلق الأمر بالأمراض التي تشكل خطرا يتعارض مع الزواج، وتدعيما لهذه الحماية المقررة للأسرة بموجب قانون الأسرة فقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 154/06 المؤرخ في 11 ماي 2006 والذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أحكام المادة 7 مكرر المذكور (صقر، 2008).

ومع ذلك، ورغم الحماية التي تقرها هذه المادة، إلا أن تفعيلها لا يزال شبه معدوم لحد الآن، في ظل غياب الطابع الإلزامي في جانب تنفيذ هذا النص القانوني، مما يستوجب وضع آليات لضمان تنفيذ أحكام هذا النص القانوني على أرض الواقع، خصوصا مع أهميته في مجال الحفاظ على الأسرة وصحة أفرادها.

كما أقر المشرع الجزائري من خلال نص المادة 08 من قانون الأسرة والمعدلة بموجب الأمر 02/05، أحكام زواج التعدد وفقا لضوابط قانونية صارمة تهدف إلى المحافظة على العلاقات الأسرية وبقائها قائمة، وعدم فتح المجال للسلطة المطلقة للزوج في إعادة الزواج للمرة الثانية، لما يترتب عليه من نتائج سلبية على العلاقة الأساسية الأولى من جهة، وتشتت الأبناء من جهة ثانية، خصوصا في حال طالبت الزوجة الأولى بفك الرابطة الزوجية وأصرت على رفض الزواج الثاني (غرفة الأحوال الشخصية المحكمة العليا، 2005) وعموما فقد تضمنت المادة 08 المذكورة: جواز التعدد ولكن وفقا لضوابط قانونية فرضها المشرع، وأهمها: ضرورة استصدار ترخيص من رئيس المحكمة بعد تأكد هذا الأخير من توافر شروط ثلاثة:

1- موافقة الزوجة السابقة والجديدة على التعدد، غير أن المشرع لم يبين الآلية التي بموجبها يتم التعبير عن هذه الموافقة (سعد، الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري، دون سنة نشر) وعموما فقد تكون هذه الموافقة كتابية بموجب سند رسمي أمام الموثق، أو بالتعبير عنها أمام رئيس المحكمة.

2- إثبات الزوج للمبرر الشرعي لإعادة الزواج، والذي قد يكون بسبب مرض الزوجة الأولى أو عجزها عن الإنجاب، أو أي سبب جدي آخر، وهذا يشكل مظهرا مهما من مظاهر حماية الأسرة وعدم تشتيتها مجرد ممارسة الزوج سلطان إرادته في الزواج مرة أخرى، ولذلك أحاط المشرع هذا الحق بضوابط تقيده ممارسته وفق ما يحقق المصلحة العامة للأسرة.

3- إثبات الزوج قدرته على توفير العدل والشروط الضرورية للحياة الزوجية، والعدل المطلوب في هذه الحالة متعلق بالإففاق والقدرة على ذلك: أي أن تسمح موارده المالية بذلك، وأن يوفر السكن المستقل لكل زوجة على حدة. ويعتقد البعض (سعد، قانون الأسرة الجزائري في ثوبه الجديد، 2019) أن عبارتي: توفير العدل و توفير الشروط الضرورية للحياة الزوجية عامة جدا وغير عملية وتمنح لرئيس المحكمة حرية مطلقة في تقدير ما يضمن توفر العدل من عدمه.

ويعد هذا الضابط من أهم الضمانات الكفيلة بتحقيق استقرار أسري ومعنوي ومادي للأسترتين. وواصل المشرع الجزائري في تقرير ضمانات في هذا الشأن من خلال ما أقره في نص المادة 08 مكرر والمضافة بالأمر 02/05: أنه في حال التدليس، يجوز لكل زوجة المطالبة قضائيا بالتطليق كجزاء يترتب في حال أخل الزوج الراغب في التعدد بالالتزامات الواردة في نص المادة 08 المذكور، والمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي طبقا لنص المادة 53 مكرر من قانون الأسرة، وفي حال عدم استصدار الزوج الترخيص، ولم يتم الدخول بالزوجة الجديدة، فإن عقد الزواج الجديد يتم فسخه حسب نص المادة 08 مكرر 1، أما إذا تم الدخول فلا يبقى أمام الزوجة إلا طلب التطليق والتعويض (ملويا ل.، المرشد في قانون الأسرة، 2014)

ويلاحظ أن الحماية المقررة في هذا المجال أقوى في حال عدم الدخول بالزوجة الثانية مقارنة بحالة الدخول بها، ذلك أنه يمكن فسخ الزواج الجديد قبل الدخول على أساس ارتكاب الزوج خطأ يستوجب الفسخ، ويشمل الخطأ: مخالفته لالتزام قانوني يتمثل في استصدار الترخيص بالزواج.

وعموما فإن البحث في مدى موازنة المشرع بين حق الزوج في الزواج للمرة الثانية وبين تقييد هذا الحق بضوابط، تنقصه وضع آليات أوضح وأكثر دقة وتفسيرا حتى يمكن تحقيق نوع من الموازنة بين المسألتين حتى يمكن الحفاظ على حق الزوج في إعادة الزواج للمرة الثانية في حال وجود المبرر الموضوعي الجدي لهذا الزواج أمام تعسف الزوجة في ممارسة حقها في الرفض، ووقوف هذا الرفض معيقا أمام للاستقرار الزوجي والأسري، وهو ما تسبب وبشكل واضح خلال السنوات الأخيرة في لجوء الزوج إلى الزواج العرفي وتسجيله فيما بعد طبقا لأحكام المادة 22 من قانون الأسرة (الشخصية ا.، 2005).

وعند ملاحظة نص المادة 11 من قانون الأسرة، يتجلى للمرة الأولى مجموع الضمانات التي كفلها المشرع الجزائري لحماية المرأة الراشدة بشكل خاص، عندما منحها اشتراط رضاها الكامل وحريتها في مباشرة عقد زواجها، وهو ما تقرر في الفقرة الأولى من هذه المادة، إذ اعتبر المشرع أن الولي ليس شرطا في الزواج وحضوره رمزي فقط، وهو نص نراه يهدد استقرار الأسرة بدل الحفاظ على توازنها ووحدها، وأهمل دور المهم

والضروري في الحفاظ على مصلحة من في ولايته، وينبغي إعادة النظر في صياغة هذا النص القانوني بما يكفل تحقيق مصلحة الأسرة لأن إقرار هذه الحرية للراشدة في إبرام زواجها وتغييب دور الولي مرده إلى تأثير الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وعلى رأسها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها الجزائر بتحفظ، مما يستوجب إعادة التدخل التشريعي لتعديل بعض المواد في قانون الأسرة بما يحقق أكثر حماية للأسرة، وتوطيد علاقات أفرادها، بدا فك أواصر الترابط الأسري.

وأما المادة 13 من قانون الأسرة فقد أشارت إلى رفض المشرع الجزائري ولاية الإجماع، إذ نصت على عدم إجبار الولي لمن هي في ولايته على الزواج دون موافقتها، وفي المقابل فإنه اشترط تزويج القاصرة بواسطة وليها حسب الفقرة الثانية من نص المادة 11 المذكور سابقا (طحطاح، 2021). وفي الحالتين فإن المشرع أقر حماية قانونية مهمة، وينتج عن ذلك أنه لا يمكن للولي في المقابل أن يمنع ابنته القاصر من الزواج إذا كان الزوج كفئا ويتوافر على شروط الزوج الصالح، ولها اللجوء إلى القاضي كي يتولى تزويجها، أما في حال رغبتها الزواج من غير كفاء، فيجوز للولي منعها من ذلك، وعند الاقتضاء يحسم القاضي الخلاف وفق ما يحقق المصلحة الفضلى في الزواج من عدمه.

الفرع الثاني: حماية الحقوق المقررة للزوجين في مجال الاشتراط والنظام المالي

واستمرارا لاستخراج بعض الضمانات المهمة في حماية الأسرة بين نصوص قانون الأسرة الجزائري، فنلاحظ أن المشرع أقر حماية مهمة للأسرة من خلال نص المادة 19 من قانون الأسرة، والتي منحت الزوجين الحق في الاشتراط -سواء في عقد الزواج أو في أي عقد آخر لاحق- ما يريانه ضروريا ما لم تتنافى تلك الشروط مع القانون، ولم يضع قائمة حصرية، بل قدم مثالين بخصوص تعدد الزوجات وعمل المرأة، ولم يقيد حرية الزوجين في الاشتراط كاشتراط الزوجة مكان محدد لمسكن الزوجية (العليان، 2006)، وهو يعد مظهرا مهما من مظاهر حماية الأسرة حتى يسود التفاهم والرضا الكامل بين عناصر الأسرة، ولكن هذه الحماية التي أقرها المشرع تبقى محدودة أمام غياب القاعدة التي تلزم أحد الزوجين بتنفيذ الشرط الذي وضعه الزوج الآخر، إذ بالرجوع إلى نص المادة 53 من قانون الأسرة 'فقد جعل هذا النص القانوني من مخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج سببا للتطبيق، ويؤخذ على هذا النص أنه رتب طلب فك الرابطة الزوجية من طرف الزوجة كجزاء على مخالفة الشروط المتفق عليها بدل أن يلزمه بتنفيذ الشرط المتفق عليه تفاديا للطلاق، ومن جهة ثانية، لم يبين الجزاء المترتب على الزوجة في حال مخالفتها الشرط المتفق عليه لصالح الزوج. وفي كل الأحوال يجوز للطرف المضرور نتيجة مخالفة الشرط في عقد الزواج المطالبة بالتعويض

على أساس أحكام المسؤولية العقدية (حداد، الاشتراط في عقد الزواج بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة، 2017)

وأما المادة 22 من قانون الأسرة، فقد أقرت وجوب تثبيت عقد الزواج إما بمستخرج من سجل الحالة المدنية، وإما بموجب حكم قضائي، وهي الحالة التي نكون فيها بصدد عقد عرقي اختل فيه عنصر الرسمية، فأوجب المشرع إثباته بصدور حكم قضائي عن قاضي شؤون الأسرة أو أمر عن رئيس المحكمة، وهذا يطلب من الزوجين أو أحدهما أو بطلب من النيابة العامة، وهي مادة تفر ضمانات مهمة للغاية في الحفاظ على استقرار وتماسك الأسرة، خصوصا في حال وجود أولاد يحتاجون لوضعية قانونية في مختلف مناحي حياتهم من تعليم، صحة، تكوين، وكلها جوانب تحتاج لوجودهم ضمن وضع قانوني سليم وموثق، وتثبيت عقد الزواج العرقي يشكل ضمانات للزوجة والأولاد سواء في حال بقاء الرابطة الزوجية أو في حال انتهائها بالطلاق أو الوفاة، وما يترتب عن الواقعتين من حقوق ومراكز قانونية، وجب الحفاظ عليها وإثباتها بإثبات واقعة الزواج وتثبيتها (كشور، 2015).

وتتعدد الضمانات التي أقرها قانون الأسرة وخصوصا المعدل بالأمر رقم 02/05، والتي تهدف إلى حماية الأسرة والمحافظة على استمرار الروابط بين أفرادها، إذ جاءت المادة 36 لتقرر مجموعة من الحقوق والواجبات إذ تنص: "يجب على الزوجين:

- 1- المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.
- 2- المعاشرة بالمعروف، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة.
- 3- التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.
- 4- التشاور في تسيير شؤون الأسرة وتباعد الولادات.
- 5- حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر و أقاربه واحترامهم وزيارتهم.
- 6- المحافظة على روابط القرابة و التعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى والمعروف.
- 7- زيارة كل منهما لأبويه وأقاربه واستضافتهم بالمعروف".

ويمكن استخراج من هذا النص القانوني المهم جملة من الواجبات التي تقع على الزوجين حفاظا على وحدة الأسرة وتماسكها، وهي واجبات منها ما تعلق بالزوجين، كواجب المحافظة على الروابط الزوجية من معاشرة، وتسيير مشترك لأموال الأسرة ومنها ما تعلق بالأبناء كواجب الرعاية المشتركة لهم وحسن تربيتهم وتباعد الولادات، ورعايتهم ماديا ومعنويا، ومنها ما تعلق بآباء الزوجين كحسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر وواجب الزيارة والاستضافة بالمعروف.

وكلها واجبات تضمن المعاشرة بالمعروف بين أفراد الأسرة وتماسك هذه الأخيرة.

أما المادة 37 من قانون الأسرة، فقد أقرت هي الأخرى حكما مهما يتعلق باستقلال الذمة المالية للزوجين وهو حكم أقرته الشريعة الإسلامية، ويشكل حماية للزوجة إذ يمنحها كامل الحرية في التصرف في مالها، وللزوج، ومع ذلك يجوز لهما الاتفاق في عقد الزواج أو في ع قد رسمي لاحق بعد الزواج حول تسيير الأموال المشتركة بينهما، ولهما كامل الحرية في تحديد نصيب كل منهما أو الاتفاق على تركها مشتركة بينهما. وهو ما يطلق عليه: عقد تدير الأموال المكتسبة أثناء الرابطة الزوجية (شيبوط، نظام استقلال الذمة المالية للزوجين وتأثره بحق الكد والسعاية، 2019)

المطلب الثاني: الحماية القانونية للأسرة بعد انحلال الرابطة الزوجية

تضمن قانون الأسرة الجزائري عدة نصوص قانونية تكفل استمرار الحماية القانونية للأسرة، حتى بعد انحلال عقد الزواج، تتعلق بشكل خاص بحقوق الأبناء، ابتداء بإقرار حق النسب وثبوته بموجب نص المادة 40 والتي أقرت بثبوت نسب الولد بالزواج الصحيح أو ما يدخل في حكمه كنيكاح الشبهة، وبكل زواج تم إبطاله بعد الدخول طبقا للمواد: 32، 33، 34 من قانون الأسرة، ويثبت النسب كذلك بالبنة أو بشهادة الشهود.

والجديد الذي أضافه تعديل 2005 هو إدراج الطرق العلمية باعتبارها الوسيلة الأضمن إلى حد كبير في إثبات النسب كضمانة مهمة تكفل حماية نسب الطفل وبالتالي تسوية وضعيته قانونيا، اجتماعيا ومن مختلف الجوانب، كما تكفل له حماية حقوقه الناتجة عن رابطة البنوة، ووجب تقرير هذه الحماية على الخصوص في إنكار الزوج هذا النسب، كما يمكن تصور هذا الفرض بعد انحلال الرابطة الزوجية بشكل خاص.

الفرع الأول: الضوابط الواردة على حق الزوج في الطلاق وتقرير الحق للزوجة في طلب فك

الرابطة الزوجية

وبخصوص انحلال الرابطة الزوجية، فقد أقر المشرع الجزائري صور فك الرابطة الزوجية من خلال نص المادة 48 سواء بالإرادة المنفردة للزوج، بتراضي الزوجين، أو بطلب من الزوجة عن طريق التطليق أو الخلع. ولكنه قيد سلطة الزوج في ايقاع الطلاق بعدم التعسف، وهو ما جاءت به أحكام المادة 52 من قانون الأسرة، والتي تنص على وجوب الحكم للزوجة بالتعويض في حال تبين للقاضي تعسف الزوج في ايقاع الطلاق، تطبيقا لنظرية التعسف في استعمال الحق، لذلك أوجب المشرع أن يكون الطلاق مبرا حتى لا يهدم الحياة الزوجية، وإلا شكل تعسف الزوج خطأ تسبب في إلحاق الضرر بالزوجة، مما استوجب جبر

الضرر عن طريق الحكم للزوجة بالتعويض شرط ثبوت التعسف في استعمال حق الطلاق، أما إذا كان الطلاق مبررا فلا مجال لإعمال نظرية التعسف وما يلحقها من وجوب التعويض وهو ما ورد في حيثيات قرار المحكمة العليا (الشخصية 1، القرار رقم 256857 بتاريخ 23 جانفي 2001، المجلة القضائية، عدد 2، 2001).

كما خول المشرع للزوجة الحق في فك الرابطة الزوجية عن طريق طلب التطليق وهو ما جاءت به أحكام المادة 53، لكنها قيدت هذا الحق بجملة من الضوابط والمبررات لهذا الطلب، فإذا تحققت إحدى الحالات الواردة في هذا النص كالغيبية دون عذر ولا نفقة، ارتكاب فاحشة مبينة، الحكم على الزوج عن جريمة تمس بشرف الأسرة وتستحيل معها الحياة المشتركة ومواصلة العشرة الزوجية، وهو سبب موضوعي له علاقة بحماية كيان وشرف الأسرة، كما ذكرت المادة في آخرها : كل ضرر معتبر شرعا، مما فتح المجال أمام اعتبار ما ورد في هذه المادة على سبيل المثال لا الحصر، ويبقى على الزوجة إثبات وجود إحدى هذه الحالات أو أكثر حتى تطالب بفك الرابطة الزوجية مع بقاء السلطة التقديرية لقاضي الموضوع في منحها الطلاق أم لا، وتريث القاضي في المسألة مرده محاولة الحفاظ على استمرار الأسرة وإصلاح ما يمكن إصلاحه لو رأى القاضي ذلك (الفاخوري، 2000).

أما المادة 54 فقد منحت للزوجة الحق في مخالعة نفسها بمقابل مالي، والجديد في هذه المادة أنها جعلت الحكم بالخلع غير متوقف على موافقة الزوج ودون حاجة لتبرير طلبها الخلع، وتدخل القاضي محصور في مسألة اختلاف الزوجين على المقدار المالي لمقابل الخلع لا أكثر (الحسن بن الشيخ آث، 2014).

والملاحظ أن فتح المجال للزوجة في الطلاق عن طريق الخلع بدون مبررات ودون حاجة لاشتراط موافقة الزوج ليس صائبا في كل الأحوال، وهو ما أدى إلى ازدياد حالات الطلاق في السنوات الأخيرة، مما يستوجب تدخل المشرع لوضع ضوابط موضوعية لممارسة هذا الحق، حفاظا على وحدة الأسرة وتماسكها.

الفرع الثاني: حماية الحقوق المترتبة عن انحلال الرابطة الزوجية

وأما بخصوص الآثار المترتبة على فك الرابطة الزوجية، فقد نظم لها المشرع أحكاما خاصة في قانون الأسرة الجزائري تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الطفل، وأولها الحضانة، والتي عرفها من خلال نص المادة 62 على أنها : رعاية الولد وتعليمه، والقيام بتربيته على دين أبيه والسهر على حمايته وحفظه صحة وخلقا، وقد اشترط المشرع في الحاضن القدرة على ذلك والأهلية اللازمة في ممارسة هذه المهمة، فوجبت قدرته على تربية المحضون وصيانتهم.

ويمكن للقاضي التأكد من توفر هذه الشروط عند النطق بتوابع الطلاق وعلى رأسها الحضانة، كما أورد المشرع من خلال نص المادة 64 مراتب الحضانة، وجعل الأب في المرتبة الثانية بعد الأم مباشرة ثم الجدة لأم ثم الجدة لأب ثم الخالة ثم العمّة.

غير أن نص المادة المذكور أورد قاعدة مهمة جدا، لها أولوية التطبيق على الترتيب المذكور وهي قاعدة: مراعاة مصلحة المحضون، والتي يغلبها القاضي أثناء عملية إسناد الحضانة، ولا يكون أمامها ملزما بالترتيب المذكور سابقا، وهذا بهدف الحفاظ على التوازن النفسي، الصحي والاجتماعي للمحضون، حتى ينشأ في بيئة سليمة، وفي ظروف تهيء له المناخ المناسب والعيش الكريم.

وبالمقابل فإن القاضي أثناء حكمه بإسناد الحضانة، يحكم بالموازاة بحق الزيارة للطرف الآخر، ويحدد أوقاتها وأيامها ومكان ممارستها، والملاحظ أن إعمال مبدأ "مصلحة المحضون" لا يقتصر على إنشاء الحضانة فقط، بل يمتد إلى مرحلة انتهائها، وهو ما جاء في الفقرة الأخيرة من المادة 65: "...غير أنه يجب مراعاة مصلحة المحضون في الحكم القاضي بانتهائها". وتقريراً لهذا المبدأ الهام لمصلحة الأبناء، فقد أقر المشرع رفض طلب الحاضنة المتعلق بالتنازل عن الحضانة إذا أضر بالمحضون وإجبارها على الحضانة (غضبان، حماية المطلقة الحاضنة في مسكن ممارسة الحضانة من خلال القضاء الجزائري، 2018).

واستمراراً لسعي المشرع نحو الحفاظ على مصالح الأولاد بعد الطلاق، فقد اشترط على الأب توفير سكن لممارسة الحضانة، وإن تعذر فعليه دفع بدل الايجار من خلال نص المادة 72 من قانون الأسرة، كما خول بموجب نفس المادة للزوجة البقاء في بيت الزوجية إلى غاية تنفيذ الأب للحكم القضائي المتعلق بالسكن، ويعتبر توفير السكن حقاً للمحضون، و ينبغي أن يكون ملائماً، ويدخل ذلك في إطار رعاية المحضون، حفظه وحماية صحته، حتى تتمكن الأم من ممارسة حضانتها على الوجه الملائم، ولا يتشرد الأبناء بعد الطلاق، وهي حماية موضوعية تعود بالنفع على مصلحة الأسرة والأبناء واقرت هذا الحق مختلف قرارات المحكمة العليا (الاجتماعية للمحكمة العليا، 2000).

المبحث الثاني: الحماية القانونية للأسرة المقررة في قانون العقوبات

مما لا شك فيه أن قيام الرابطة الزوجية يترتب عليه مجموعة من الالتزامات العائلية، وأي إخلال بهذه الالتزامات يساهم في إحداث التفكك الأسري، وقد نظمت بعض العلاقات بين أفراد الأسرة سواء كانت الرابطة الزوجية قائمة أم انحلت، في قانون العقوبات الجزائري نظراً لأهمية تقرير الحماية المناسبة لأفراد الأسرة، مما دفع بتجريم بعض الأفعال الواقعة على الأسرة والتي تهدد استقرارها وأمنها، وسنعرض بعض صور الإخلال بالالتزامات سواء أثناء قيام الرابطة الزوجية أو بعد انحلالها.

المطلب الأول : جرائم الاخلال بالالتزامات العائلية أثناء قيام الرابطة الزوجية

تضمن القسم الخامس من الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون العقوبات تحت عنوان: الجنايات والجنح ضد الأشخاص، بعض الجرائم الواقعة على الأسرة، وسنقوم بدراسة بعض صور هذه الأفعال المجرمة في نص المادة 330 (الشعبية، القانون رقم 02/16 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، الصادر في 19 يونيو 2016، الجريدة الرسمية، عدد 37، 2016) منه، وذلك أثناء قيام الرابطة الزوجية، وتتضمن :

- جريمة ترك الأسرة؛

- التخلي عن الزوج.

الفرع الأول: جريمة ترك مقر الأسرة

اعتبرها المشرع جنحة يعاقب عليها، شرط توفر بعض العناصر لقيامها وبالتالي لتجريمها وتوقيع الجزاء على مرتكبها، وقد تضمنت المادة 330 من قانون العقوبات الجزائري عناصر قيام هذه الجريمة في فقرتها الأولى إذ جاء فيها: "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين، وبغرامة من 50000 دج إلى 200000 دج: 1- أحد الوالدين الذي يترك مقر أسرته لمدة تتجاوز شهرين ويتخلى عن كافة التزاماته الأدبية والمادية المترتبة عن السلطة الأبوية أو الوصاية القانونية، وذلك بغير سبب جدي، ولا تنقطع مدة الشهرين إلا بالعودة إلى مقر الأسرة على وضع ينبئ عن الرغبة في استئناف الحياة العائلية بصفة نهائية...". ويستنتج من تحليل هذا النص القانوني، اشتراط الركن المادي ممثلا في بعض العناصر المستخرجة من صياغة المادة، والركن المعنوي. علما وأن المتابعة لا تتم إلا بناء على شكوى الزوج المتروك وصفح الضحية يضع حدا للمتابعة وذلك حفاظا على كيان الأسرة من التفكك (العزير آ، 2017).

أولا: الركن المادي: ويتضمن العناصر التالية:

-الابتعاد جسديا عن مقر الأسرة: أي الابتعاد عن مقر الزوجية، أي مقر الأسرة المعتاد، وفي حال

عدم وجود مقر الزوجية وظل كل منهما عند أهله، فلا مجال لقيام جريمة الترك.

-وجود ولد أو عدة أولاد: الجريمة لا تقوم إلا في حق الأب أو الأم الشرعيين، وهو ما يفهم من

عبارة "أحد الوالدين"، فالجريمة لا تقوم في حق الزوجين الذين ليس لهما أولاد، أما الطفل المكفول فقد تضمنت أحكام الكفالة، المادة 116 من قانون الأسرة والتي اعتبرت الكفالة التزاما على وجه التبرع، غير أن المادة 330 من قانون العقوبات قصدت الولد الشرعي الأصلي، وهو ما يفهم من عبارتي: "السلطة الأبوية، الوصاية القانونية"

-عدم الوفاء بالالتزامات العائلية: تقوم الجريمة بالنسبة للأب باعتباره صاحب السلطة الأبوية، وبالنسبة للأم باعتبارها صاحبة الوصاية القانونية، و ذلك في حال وفاة الزوج أو صدور حكم بالطلاق وإسناد الحضانة لها، وأما بخصوص مضمون الالتزامات العائلية فقد جمع بين الالتزامات الأدبية والمنصوص عليها من خلال المادة 62 من قانون الأسرة السابقة الذكر أي : رعاية الولد، تعليمه، تربيته على دين أبيه وحفظه من كل المخاطر والحفاظ على حياته وحسن خلقه، وتنقضي هذه الالتزامات حسب المادة 65 بالنسبة للذكر ببلوغه سن 10 سنوات، وبالنسبة للإناث ببلوغها الزواج...وأما الالتزامات المادية، فالمقصود بها تلك المنصوص عليها في نص المادة 78 من قانون الأسرة، وتمثل أساسا في النفقة وتشمل: الغذائي، الكسوة، العلاج، السكن أو أجرته، وكل ما، وكل ما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة. والنفقة واجبة على الأب، وعدم التزامه بها فعل جرمه القانون، وتستمر بالنسبة للذكر إلى بلوغه سن الرشد، أما بالنسبة للإناث إلى الدخول بها، وفي حال كان الولد عاجزا بأفة عقلية أو بدنية أو مزاولا للدراسة، فإن واجب النفقة يستمر، ويسقط بالاستغناء عنه بالكسب، وهو ما ورد في الفقرة الأخيرة من نص المادة 75 من قانون الأسرة.

-ترك مقر الأسرة لمدة أكثر من شهرين: تقوم جريمة ترك الأسرة حسب المادة 330 من قانون العقوبات عند مرور الشهرين ابتداء من تاريخ ترك الزوج لمقر الزوجية والتخلي عن التزاماته العائلية، أما إذا كان الغياب جسديا دون الإخلال بالالتزامات العائلية، فلا مجال لقيام الجريمة، وتنقطع مهلة الشهرين حسب نص المادة المذكور بعودة الزوج التارك شرط أن تكون عودته بحسن نية، أي رغبة منه في استئناف الحياة العائلية، وهي مسألة موضوعية تخضع لتقدير القاضي.

ثانيا: الركن المعنوي

تستوجب جريمة ترك الأسرة توفر القصد الجنائي لدى الجاني، وأن تكون نيته متجهة عمدا نحو مغادرة مقر أسرته والتخلي عن التزاماته العائلية مع علمه بخطورة نتائج هذا الإخلال. غير أن نص المادة 330 من قانون العقوبات أورد استثناء متعلقا بقيام السبب الجدي (مشري، 2008)، لانتفاء الجريمة، أي وجود أفعال وظروف مبررة لغيابه، إما صحية، عائلية، مهنية... وغيرها. غير أن سوء النية مفترض وإثبات قيام السبب الجدي يقع على عاتق تارك الأسرة وهو ما جاء به قرار المحكمة العليا (العليا غ.، القرار رقم 48087 بتاريخ 31 مارس 1989، المجلة القضائية، عدد 1، 1989).

المتابعة والجزاء: قيام جريمة ترك الأسرة يستتبعها توقيع الجزاء وقيام المتابعة القضائية لأن هذه الجريمة له خطورة على كيان الأسرة وتماسكها، ولذلك جعل المشرع تحريك الدعوى العمومية بشأن هذه الجريمة متوقفا

على شكوى الزوج المتروك، وهو ما نصت عليه المادة 330 من قانون العقوبات، شرط تقديم الشكوى أثناء قيام الرابطة الزوجية، ولا يمكن تصور قيام الجريمة في حال الزواج العربي إلا بعد تسجيله وفق أحكام المادة 22 من قانون الأسرة.

وفيما يتعلق بالجزاء، فالعقوبة المقررة هي : من ستة (06) أشهر إلى سنتين، وبغرامة من 50000 دج إلى 200000 دج حسب القانون رقم 02/16 المؤرخ في 19 يونيو 2016 الذي يعدل الأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات، والملاحظ هو رفع العقوبة عما كانت عليه سابقا نتيجة خطورة الفعل على الأسرة وتهديده لحمايتها.

الفرع الثاني: جريمة التخلي عن الزوجة

أقر المشرع الجزائري مجموعة من الآثار القانونية المترتبة بمجرد نشوء عقد الزواج بهدف حماية الأسرة من أية عوارض قد تؤدي إلى تفككها، ومنها حماية الزوجة مما يسمى قانونا: "إهمالا لزوج"، وإقرارا من المشرع بضرورة وأهمية هذه الحماية، فقد وسع من مدلول هذه الجريمة، من جريمة "إهمال الزوجة الحامل" في قانون العقوبات القديم إلى تسمية : "جريمة إهمال الزوجة" بموجب آخر تعديل لقانون العقوبات رقم 02-16، لتشمل هذه الجريمة وصف الزوجة بشكل عام، سواء كانت حاملا أم لا.

أولا: الركن المادي

بالرجوع إلى الفقرة الثانية من المادة 330 والتي جاء فيها: "...الزوج الذي يتخلى عمدا ولمدة تتجاوز شهرين عن زوجته وذلك لغير سبب جدي"، يمكن استخراج عناصر الركن المادي.

-قيام العلاقة الزوجية: قيام هذه الجريمة يتطلب وجود علاقة زوجية مثبتة بعقد صحيح ورسمي، مسجل في سجلات الحالة المدنية، ومن ثم لا تقوم جريمة إهمال الزوجة بشأن الزواج العربي، إلا بإثباته أولا أمام القضاء وفقا لأحكام المادة 22 من قانون الأسرة، ومن ثم إمكانية المتابعة القضائية على أساس جريمة "إهمال الزوجة" بعد مرور مدة الشهرين من الترك.

-ترك محل الزوجية: أي مغادرة الزوج لمقر الزوجية، ولكن الجريمة لا تقوم في حال مغادرة الزوجة السكن الزوجي واستقرارها عند أهلها.

وهدف المشرع من تجريم هذه الجنحة هو الحفاظ على الأسرة من التفكك، وحماية الزوجة في حال تركها الزوج بغير سبب جدي.

-ترك الزوج لمقر الزوجية لمدة أكثر من شهرين: ومعناه أن قيام الجريمة مقترن بمرور مدة الشهرين، أما قبلها فلا مجال لتجريم سلوك الزوج بالترك، وعلى الزوجة التي تعي ترك الزوج لها، إثبات ذلك، وأن تكون

مدة الشهرين متتابعة دون انقطاع، فإذا تخلله انقطاع ينبئ باستئناف الحياة الزوجية، فإن الجريمة لا تقوم في هذه الحالة.

ثانيا: الركن المعنوي

تعتبر جنحة "إهمال الزوجة" جريمة عمدية تقوم على القصد الجنائي، والذي يتحقق بترك الزوج لزوجته إراديا، ومع علمه بخطأ سلوكه وبالنتائج المترتبة عن هذا الترك، لكن المشرع استثنى من خلال الفقرة الثانية من المادة 330 المذكورة حالة السبب الجدي، فهي حالة مانعة لقيام جريمة: "إهمالا لزوجته"، كأن يكون غيابه لعلاج، تعليم، ... الخ.

المتابعة والجزاء: للزوجة المتروكة حق المتابعة القضائية، وذلك بعد ثبوت مغادرة الزوج دون رعاية ولمدة شهرين متتاليين، ودون سبب جدي. ولا تتم إجراءات المتابعة في هذه الجريمة إلا بناء على شكوى الزوجة المتروكة، وذلك لاعتبارات المحافظة على الروابط الأسرية، وسحب الشكوى من شأنه وضع حد للمتابعة وفقا لنص المادة 06 من قانون الإجراءات الجزائية.

والجزاء المترتب في هذه الجريمة هو نفسه المقرر في جريمة ترك الأسرة، والمتمثل في: العقوبة من ستة (06) أشهر إلى سنتين وبغرامة من: 50000 دج إلى 200000 دج.

ويستفاد إعطاء الأهمية والحماية لأفراد الأسرة والمحافظة على استقرار هذه الأخيرة.

المطلب الثاني: جرائم الاخلال بالالتزامات العائلية بعد انحلال الرابطة الزوجية

سعى المشرع الجزائري من خلال مختلف النصوص القانونية إلى إقرار مجموعة من الحقوق والواجبات الناتجة بمجرد نشوء عقد الزواج، سواء في ظل استمرار العلاقة الزوجية أو حتى بعد انحلال عقد الزواج، فإن حماية الأسرة تبقى مستمرة ضمانا للحقوق المترتبة عن عقد الزواج والتي لها علاقة بحقوق الأطفال على وجه الخصوص وكذا حقوق الأصول من الآباء.

ولذلك ارتأينا دراسة جريمتين واقعتين على الأسرة وهما: جريمة عدم دفع النفقة المقررة قانونا، وجريمة عدم تسليم الطفل المحضون.

الفرع الأول: جريمة عدم تسديد النفقة

بالرجوع إلى نص المادة 331 من قانون العقوبات، فإن المشرع الجزائري جرم سلوك المدين بالنفقة عن تسديد المبالغ المتعلقة بها، وأقحمه ضمن جرائم ترك الأسرة، إلا أنها تنفرد بمجموعة من العناصر التي تشكل أركان جنحة عدم تسديد النفقة، وهو ما سنشمله بالدراسة.

أولا: الركن المادي

ويقوم على عنصرين أساسيين أولهما: صدور حكم قضائي بأداء النفقة، وامتناع المحكوم عليه عن أداء كامل قيمة النفقة لمدة تتجاوز الشهرين

1- صدور حكم قضائي: يستنتج هذا الشرط من صياغة المادة 331 من قانون العقوبات الجزائري

والتي جاء فيها: "...وذلك رغم صدور حكم قضائي بإلزامه بدفع النفقة إليهم...".

وتشمل النفقة كما سبقت الدراسة: الغذاء، الكسوة، العلاج والسكن، وما يعتبر ضروريا في العرف والعادة حسب نص المادة 78 من قانون الأسرة.

وأما بخصوص الأشخاص المستفيدين من النفقة، فإن المادة 331 حددتهم: "...وعن أداء كامل النفقة المقررة عليه إلى زوجه أو أصوله أو فروعه...".

ونفقة الزوج على زوجته توجبها رابطة الزواج بالدخول بها، وإلى غاية انحلال الرابطة الزوجية، أما بعد انحلال الرابطة الزوجية فإن النفقة الواجبة هي نفقة المطلقة أثناء عدة الطلاق، الأولاد القصر الذين تجب لهم النفقة وفقا لأحكام المادة 75 من قانون الأسرة السابقة الذكر.

ويشترط في الحكم القاضي بتسديد مبالغ النفقة أن يكون حائزا لقوة الشيء المقضي فيه (سعد، الجرائم الواقعة على نظام الأسرة، 2004)، وقد يكون مشمولاً بالإنفاذ المعجل رغم كونه ليس نهائياً، وذلك لكونه حقا يتعلق بالأولاد على وجه الخصوص، وتنفيذه بصفة معجلة تُرر حماية للأطفال، لأن مصلحتهم تُشكل حالة استعجال يستوجب الوقوف عندها والأمر بتنفيذها رغم الطعن.

2- امتناع المحكوم عليه عن أداء كامل قيمة النفقة لمدة تتجاوز الشهرين: ويستنتج هذا الشرط من

صياغة المادة 331 من قانون العقوبات والتي تنص: "...كل من امتنع عمدا ولمدة تزيد عن شهرين عن تقديم المبالغ المقررة قضاء لإعالة أسرته وعن أداء كامل النفقة المقررة...".

ويقصد به امتناع المحكوم عليه عن تنفيذ مبلغ النفقة المحكوم به عليه لمدة تزيد عن شهرين، وأن يكون أداء مبلغ النفقة كاملاً، وتبقى الجريمة قائمة في حال سدد المحكوم عليه كامل المبلغ المستحق، ولكنه ترخى حتى انقضت فترة الشهرين. كما أن عدم القدرة على الوفاء لعسر أو إعاقة لا يعد مانعا لعدم تسديدها وهو ما ورد في قرار المحكمة العليا (العليا غ.)، القرار رقم 48087 بتاريخ 31 مارس 1989، المجلة القضائية، العدد 01، 1989)

وهناك إشكال فيما يتعلق ببدء سريان مهلة الشهرين، وعمليا فإن الأصح هو سريان هذه المدة ابتداء من تحرير المحضر القضائي لمحضر الامتناع عن الدفع بعد استيفاء إجراءات التنفيذ القانونية.

ثانيا: الركن المعنوي

تعد جنحة عمدية تقوم على القصد الجنائي المتمثل في الامتناع عمدا عن أداء النفقة لمدة تزيد عن شهرين، وتفترض المادة 331 من خلال صياغتها سوء نية المتهم مالم يثبت هذا الأخير العكس، وهذا التشديد مقرر لحماية المستفيدين من مبالغ النفقة.

المتابعة والجزاء:

خلافًا للجرائم محل الدراسة سابقا، والتي جعل المشرع إجراءات المتابعة الخاصة بها بناء على شكوى الزوج المضرور، فإن جريمة عدم دفع النفقة لم يجعل المتابعة القضائية فيها متوقفة على شكوى لتحريك الدعوى العمومية، كما أن سحب الشكوى لا يؤدي إلى انقضاء الدعوى العمومية إلا بعد دفع المبالغ المستحقة، وهو ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة 331 من قانون العقوبات، وبخصوص الجزاء المترتب عن قيام هذه الجريمة، فإنه حسب المادة 331:

"يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من : 50000 دج إلى 300000 دج كل من امتنع عمدا ولمدة تتجاوز الشهرين عن تقديم المبالغ المقررة قضاء لإعالة أسرته..."

الفرع الثاني: جريمة عدم تسليم الطفل المحضون

أقر المشرع الجزائري حماية مهمة للطفل وحقه في الحضانة، فقام بتجريم كل فعل يخالف أحكام الحضانة المقررة بموجب الحكم الصادر بفك الرابطة الزوجية وإسناد الحضانة إلى من له الحق بها وفقا لقاعدة: "مصلحة المحضون". ولذلك فقد اعتبر المشرع كل مخالفة لأحكام الحضانة فعلا مجرما بنص المادة 328 من قانون العقوبات.

أولا: الركن المادي

بالرجوع إلى نص المادة 328 المذكور أعلاه، يمكن استخراج عناصر الركن المادي لهذه الجريمة كالتالي:

- وجود سلوك سلمي يتعلق بعدم تسليم الطفل المحضون أو خطفه أو إبعاده.

- أن يكون المحضون قاصرا.

- صدور حكم قضائي بإسناد الحضانة.

1- عدم تسليم الطفل المحضون: وهو سلوك سلمي من الجاني بالامتناع عن تسليم الطفل المحضون، وقد يكون الجاني هو صاحب الحق في الحضانة ويقوم بالامتناع عن تسليم الطفل لمن له الحق في الزيارة (الزوج الآخر)، فيمكن في هذه الحالة أن يقوم هذا الأخير بالمتابعة بموجب الحكم القضائي الذي يخول له الحق في الزيارة، كما يمكن أن يكون الجاني هو من له الحق في الزيارة، وصورته أن يمتنع عن إرجاع المحضون لمن له الحق في حضائته قانونا.

وحسب نص المادة 328 يمكن أن يكون عدم تسليم المحضون في صورة اختطافه ممن له الحق في الحضانة، كما يمكن أن يكون بإبعاد المحضون إلى مكان مجهول غير مكان إقامته المعتاد.

2- أن يكون المحضون قاصرا: وهو شرط مستخلص من صياغة نص المادة 328، أي أن يكون المحضون أقل من 16 سنة بالنسبة للذكر، وعدم بلوغها سن الزواج بالنسبة للإناث، وهو سن انتهاء الحضانة المنصوص عليه في المادة 65 من قانون الأسرة.

3- صدور حكم قضائي بإسناد الحضانة: أي حائزا لقوة الشيء المقضي فيه، وصادرا عن جهة قضائية وطنية، أو مشمولا بالنفذ المعجل.

ثانيا : الركن المعنوي

تعتبر جنحة عدم تسليم الطفل المحضون جريمة عمدية تقوم على توجه إرادة الجاني نحو الامتناع عن تسليم الطفل المحضون رغم علمه بالحكم القضائي المقرر لإسناد الحضانة، رغم أن المشرع الجزائري لم يبين من خلال نص المادة 328 اشتراط السلوك العمدي، غير أن سوء النية مفترض، خصوصا وأن المشرع ذكر في المادة 328 من خلال فقرتها الأولى: "يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 20000 إلى 100000 دج الأب أو الأم أو أي شخص آخر لا يقوم بتسليم قاصر قُضي في شأن حضانته بحكم مشمول بالنفاذ المعجل أو بحكم نهائي إلى من له الحق في المطالبة به، وكذلك كل من خطفه ممن وكلت إليه حضانته أو من الأماكن التي وضعه فيها أو أبعد عنه، أو عن تلك الأماكن أو حمل الغير على خطفه ومنعه، أو إبعاده، حتى ولو وقع ذلك بغير تحايل أو عنف".

وعليه، فإن المشرع افترض ابتداء سوء نية الجاني، فلم يشترط استخدام التحايل أو العنف حتى تقوم الجريمة، اعترافا منه وتأكيذا على حماية الطفل وضمان سلامته ومصالحته.

المتابعة والجزاء:

اشترط المشرع الجزائري لقيام الجريمة اتخاذ إجراءات المتابعة، تقديم شكوى من طرف المتضرر، وهو ما ورد في نص المادة 329 مكرر: "لا يمكن مباشرة الدعوى العمومية الرامية إلى تطبيق المادة 328 إلا بناء على شكوى الضحية، ويضع صفح الضحية حدا للمتابعة الجزائية".

والجزاء المترتب عن هذه الجريمة، يتمثل في عقوبة الحبس من شهر إلى سنة، وغرامة مالية من 20000 دج إلى 100000 دج، وتمتد هذه العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاث سنوات في حال سقوط السلطة الأبوية عن الجاني، وهو ما ورد في الفقرة الثانية من نفس المادة.

الخاتمة:

نخلص في ختام الدراسة إلى ملاحظة أن المشرع الجزائري قدم عدة ضمانات مهمة في شكل نصوص قانونية، تهدف إلى حماية المركز القانوني والاجتماعي للأسرة بعناصرها وأطرافها، سواء في الجانب المدني من خلال قانوني: الأسرة، وقانون الحالة المدنية وغيرها

وحتى في الجانب الجزائي، من خلال قانون العقوبات، والتعديلات المهمة الواردة عليه مؤخرا، والتي جاءت لتعزيز الحماية الفعلية والناجعة للأسرة، إذ يكفي أنه جعل النيابة العامة طرفا أصليا في كل القضايا ذات الصلة بشؤون الأسرة، وذلك بموجب نص المادة 3 مكرر من قانون الأسرة.

كما أفرد بعض الأطراف المهمة داخل الأسرة بقوانين خاصة على غرار قانون حماية الطفل المستحدث بموجب القانون رقم 15-12 بتاريخ 15 جويلية 2015 إدراكا منه لأهمية هذه الحماية الموجهة للأسرة ومكوناتها، بالإضافة إلى تقرير ضمانات تشريعية تهدف لحماية المراكز القانونية للزوجين سواء أثناء قيام الرابطة الزوجية أو حتى بعد انحلالها، وهي خطوات تشريعية هامة، ولكن ينبغي تقرير آليات فعالة لضمان تنفيذها وتحقيق أكبر قدر من الأهداف التي قررت هذه النصوص القانونية لتحقيقها والتي تلتقي كلها في حماية الأسرة من التصدع والحفاظ على حقوق أفرادها، وخصوصا في حال وجود الأولاد.

كما نرى بتوجيه هذه الحماية المقررة قانونا نحو تفعيل العدالة التصالحية من خلال تغليب أساليب الصلح والوساطة الأسرية بدل التركيز على حقوق كل من الزوجين على حدة، حتى يمكن التحكم في نزيف معدلات الطلاق والخلع المتزايدة خلال السنوات الأخيرة.

قائمة المراجع

- ادريس الفاخوري. (2000). الزواج والطلاق في مدونة الأحوال الشخصية. وجدة، المغرب: مطبعة الجسور.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2016). القانون 16/02 المتضمن قانون العقوبات، الصادر في 19 يونيو 2016، الجريدة الرسمية، عدد 37. الجزائر: دار بلقيس.
- الغرفة الاجتماعية المحكمة العليا. (2000). القرار رقم 184972 بتاريخ 15 فيفري 2000، المجلة القضائية، عدد 1. الجزائر: المجلة القضائية.
- المحكمة العليا غرفة الأحوال الشخصية. (2001). القرار رقم 256857 بتاريخ 23 جانفي 2001، المجلة القضائية، عدد 2. الجزائر: 2001.
- المحكمة العليا غرفة الأحوال الشخصية. (1995). القرار رقم 125059 بتاريخ 24 أكتوبر 1995، المجلة القضائية، عدد 53. الجزائر: المجلة القضائية.

- المحكمة العليا غرفة الأحوال الشخصية. (2006). القرار رقم 358665 بتاريخ 12 أبريل 2006، المجلة القضائية، عدد 1. الجزائر: المجلة القضائية.
- المحكمة العليا غرفة الأحوال الشخصية. (2005). قرار رقم 334060 بتاريخ 19 جانفي 2005، مجلة المحكمة العليا، عدد 1. الجزائر: مجلة المحكمة العليا.
- آمال بوهنتالة ميلود عبد العزيز. (31 ديسمبر، 2017). خصوصية الجرائم داخل الأسرة في القانون الجزائري. مجلة العلوم الانسانية ، صفحة 353.
- آمال بوهنتالة، ميلود عبد العزيز. (2017). خصوصية الجرائم داخل الأسرة في القانون الجزائري. قسنطينة، الجزائر: مجلة العلوم الانسانية .
- سعيدة شيبوط. (2019). نظام استقلال الذمة المالية للزوجين وتأثره بحق الكد والسعاية. الوادي، الجزائر: مجلة العلوم القانونية والسياسية.
- سعيدة شيبوط. (28 ديسمبر، 2019). نظام استقلال الذمة المالية للزوجين وتأثره بحق الكد والسعاية. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، صفحة 399.
- عبد الحليم بن مشري. (2008). الجرائم الأسرية دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق.
- عبد العزيز سعد. (2004). الجرائم الواقعة على نظام الأسرة. الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية.
- عبد العزيز سعد. (دون سنة نشر). الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري. الجزائر: دار هومة.
- عبد العزيز سعد. (2019). قانون الأسرة الجزائري في ثوبه الجديد. بوزريعة: دار هومة.
- علال طحطاح. (2021). شرح قانون الحالة المدنية وما يرتبط به من أحكام في قانون الأسرة. سطيف: الماهر للطباعة والنشر والتوزيع.
- غرفة الأحوال الشخصية المحكمة العليا. (2005). القرار رقم 334060 بتاريخ 19 جانفي 2005، مجلة المحكمة العليا، عدد 1. الجزائر: مجلة المحكمة العليا.
- غرفة الأحوال الشخصية المحكمة العليا. (2006). قرار رقم 358665 بتاريخ 12 أبريل 2006 ، المجلة القضائية، عدد 1. الجزائر: المجلة القضائية.
- غرفة الجناح والمخالفات المحكمة العليا. (1989). القرار رقم 48087 بتاريخ 31 مارس 1989، المجلة القضائية، عدد 1. الجزائر: المجلة القضائية.

- فاطمة حداد. (2017). الاشتراط في عقد الزواج بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة. المسيلة: مجلة الدراسات والبحوث القانونية.
- فاطمة حداد. (1 ديسمبر, 2017). الاشتراط في عقد الزواج بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة. مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، صفحة 263.
- لحسن بن الشيخ آث ملويا. (2014). المرشد في قانون الأسرة. الجزائر: دار هومة.
- مبروكة غضبان. (2018). حماية المطلقة الحاضنة في مسكن ممارسة الحضانة من خلال القضاء الجزائري. الجزائر: المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية.
- مبروكة غضبان. (5 مارس, 2018). حماية المطلقة الحاضنة في مسكن ممارسة الحضانة من خلال القضاء الجزائري. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، صفحة 421.
- مُجد كَشبُور. (2015). الواضح في شرح قانون الأسرة. الدار البيضاء، المغرب: المؤلف للنشر.
- نبيل صقر. (2008). قانون الأسرة نصا وتطبيقا. عين مليلة: دار الهدى.